استراتيجية النضال الديموقراطي للحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب

الحسين وعزي

أعلن ملكُ المغرب في خطاب العرش بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠١ عن إنشاء «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.» وبتاريخ ١٧ أكتوبر من السنة ذاتها، وَقَّعَ على الظَّهير [القانون] المحدِّد لتشكيلته والمنظِّم لاختصاصاته. وبإحداث هذه المؤسسة العمومية، انتقل المغربُ إلى مرحلة جديدة في التعامل مع اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن. ويتمّ الاعتماد في ذلك على المبادئ الديموقراطية، وعلى الحرص على تقوية الثقافة الوطنية وتمتين نسيج هوية الأمة المغربية الغنية بروافدها المتنوعة. وهكذا أصبح المغربُ يطبِّق سياسةً لغويةً وثقافيةً جديدةً تَسْتهدف الحفاظَ على اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن والنهوضَ بهما من طرف مؤسسات الدولة. ويلعب «المعهدُ الملكي للثقافة الأمازيغية» دورًا مهمًا في هذه السياسة الجديدة، بالتعاون مع كافة المؤسسات العمومية المعنية.

وقد جاء التحول في السياسة الرسمية استجابةً لمطالب الحركة الثقافية الأمازيغية التي ناضلتْ منذ منتصف ستينيات القرن الماضي من أجل إعادة الاعتبار للبعد الأمازيغي في الهوية المغربية. ويَهْدف هذا المقال إلى التذكير بمراحل هذا النضال وكيفية تفاعل المجتمع معه.

مرحلة التأسيس

استغرق تأسيسُ الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب فترةً طويلةً نسبيًا استمرّ من ١٠ نوفمبر ١٩٦٧ إلى ٥ غشت ١٩٩١. ويعود سببُ هذا البطء إلى التشويش الذي تعرَّضتْ له الشفرةُ التي يتم بواسطتها التعرفُ على الهوية الأمازيغية، وذلك لعوامل اقتصادية واجتماعية وإيديولوجية مرتبطة بنشأة الدولة العصرية بتوقيع معاهدة الحماية سنة ١٩١٢ وبمغربة هذه الدولة بعد الاستقلال. وقد جاءت الحركة الثقافية الأمازيغية لإزالة الحيرة الجماعية حول الهوية الأمازيغية بالسعي لتحديث مكوِّنات الشفرة وملاءمتها مع الواقع الجديد.

منذ البدايات، كانت ممارسةُ الحركة الثقافية الأمازيغية وخطابُها يَسْتهدفان إعادةَ النظر في المكانة التي تضع فيها الإيديولوجيةُ والسياسةُ السائدتان الأمازيغيةَ، كلغةٍ وكثقافةٍ وكهوية. ويعبِّر الزعيم علاّل الفاسي عن هاتيْن الإيديولوجية والسياسة السائدتيْن في مغرب الاستقلال تعبيرًا جيدًا عندما يقول أمام المؤتمر السادس لحزب الاستقلال سنة ١٩٦٢: «إنّ وطنيتنا عربية، وبلادنا عربية. ولنا الحقّ في أن نطالب العربَ بالتكتل حول كلمة سواء هي العروبة التي تَحْمل في محتواها رسالةَ الإسلام.»[١] وقد قاوم روّادُ الحركة الثقافية الأمازيغية هاتيْن الإيديولوجيةَ والسياسة السائدتيْن اللتيْن تغيِّبان البعد الأمازيغي في الهوية المغربية، وذلك عن طريق العمل الفردي أولاً، ومن ثم عن طريق العمل الجماعي بعد تأسيس «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي» سنة ١٩٦٧. وكانت استراتيجيتُهم آنذاك استراتيجيةً دفاعيةً قبل كل شيء، وتَسْتهدف التعريفَ بالتراث الأمازيغي عبر تدوينه والمطالبةِ بالاهتمام به. وشيئًا فشيئًا، بدأتْ تَظْهر جمعياتٌ جديدةٌ، فتوسَّع النقاش المتمحور حول ضرورة العناية بالأمازيغية، كما بدأتْ تَصْدر الإبداعاتُ العصريةُ بالأمازيغية، ولم يعد الأمر مقتصرًا على التراث الشعبي التقليدي. وشَجَّعت هذه الجمعياتُ المجموعاتِ الغنائيةَ الأمازيغيةَ العصريةَ وساهمتْ في تأسيس بعضها ـ وتُعْتبر المجموعةُ الغنائية «أوسمان» التي أسَّستْها ورعتْها «الجمعيةُ المغربية للبحث والتبادل الثقافي» أهمَّ نموذج في هذا الصدد. واستُعملتْ أطرُ الحركة الناشئة الأمازيغية أداةً للتعبئة الذاتية؛ وفي هذا المجال كانت تعطى الأجوبةُ المناسبةُ للحاجات الفردية، فَتَمنح الفرد تمثُّلاً إيجابيًا ورضًى عن النفس يَحُولان بينه وبين أزمة الهوية.

ويتمثل هذا المشروع في السعي إلى إقناع المجتمع المغربي كلِّه بإعادة طرح السؤال الثقافي وتجديد صياغته ليَشْمل الجانبَ الهوياتي. وهكذا طغى سؤالُ الهوية في بداية تجربة «جمعية

١ ـ علاّل الفاسي، **التقرير المذهبي الذي قدمه رئيسُ حزب الاستقلال للمؤتمر السادس** (الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢)، ص ٥١.

ظلت الثقافة الشعبية في عرف الأحزاب في ذمة المنسيّ، ووُضعتْ مكوّناتُها الأمازيغية في خانة المحرّمات

الانطلاقة الثقافية» بالناضور [شمال المغرب] سنتيْ ١٩٧٨ و١٩٧٩، وفي أشغال الدورة الأولى لـ «جمعية الجامعة الصيفية» بأكادير [جنوب المغرب] صيف ١٩٨٠. ومنذ ذلك الوقت دَخَلَ المغربُ حقبةَ القلق الثقافي[١] المرتبطة بالتساؤل عن مستقبله اللغوي والثقافي، وعن المكانة التي يتعيَّن أن تحتلها الأمازيغيةُ في هذا المستقبل.

ولقد تمَّ اعتمادُ بوّابةُ الثقافة الشعبية لاختراق المجال المحرَّم الذي توجد فيه الأمازيغيةُ في مغرب الاستقلال. وتَهْدف عمليةُ الاختراق هذه إلى البحث عن الجذور، وإلى الانتقال من مرحلة الأجاسيس إلى مرحلة إنتاج المعرفة العلمية المرتبطة بذات الأمازيغي وثقافته ولغته[٢] ـ وهي معرفة يريد منتجوها أن تكون منطلقةً ومرتبطةً بالأرض ومَنْ عليها، لا بسلالةٍ أو عِرْقٍ ما.[٣]

ويُبدوُ النقدُ أوّل لبنة في هذه المعرفة الجديدة. ويتناول النظرةَ التحقيريةَ «الفولكلورية» إلى الثقافة الشعبية. ويركّز هذا النقد على الموقف الإيديولوجي المتمادي في رفض البحث المنْجَز في الفترة الكولونيالية في مجال اللغات والثقافات الشعبية، متغاضيًا بذلك عن دراسة الواقع الموضوعي ومكوّناته اللغوية والثقافية. وتكون النتيجةُ طمسَ الثقافة الشعبية، وطمسَ التمايز الأمازيغي، باسم الحفاظ على «وحدة وطنية» افتراضية بأساليب استبدادية لا مكان فيها للتعدد والاختلاف.[٤] ويُبْرز هذا النقد، من الناحية السياسية، خَلَلَ البرامج الثقافية للأحزاب السياسية الوطنية؛ فهذه الأحزاب لا تُعير القضايا الثقافية إلاّ اهتمامًا ثانويًا، بذريعة «أولوية العمل السياسي» أو «أسبقية المشاكل الاقتصادية»، الأمرُ الذي يجعل العملَ الثقافيَّ ذيلاً لبرامج تلك الأحزاب. ونتيجةً لذلك ظلت الثقافةُ الشعبية ـ في عرف هذه الأحزاب وأطرها، ولفترة طويلة ـ في ذمّة المنسيّ واللامفكَّر فيه، ووُضعتْ مكوّناتُها الأمازيغيةُ في خانة المكبوتات والمحرَّمات.[٥]

وتطالب الحركة الثقافية الأمازيغية المسؤولين بردّ الاعتبار إلى الأمازيغية، لغةً وثقافةً وحضارةً. بحسبان ذلك مسؤوليةً وطنيةً وهذا ما سيَفْتح الآفاقَ أمام انخراط اجتماعي شامل ضدّ الاستلاب والأمية والتبعية الإيديولوجية، ويساهم في مشروع بناء المجتمع على أسس ديموقراطية. ويتمحور النقاش حول أشكال إعادة بناء ثقافة وطنية ديموقراطية، وحول الصيغ التي يتعيّن أن يتخذها إدماجُ الأمازيغية في السياسة الثقافية والتعليمية والإعلامية، بل وفي السياسة العامة للدولة. وهذا ما جاء في «ميثاق أكادير حول اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن» الذي قام بتوليف مختلف التحليلات والاقتراحات المطروحة من قِبل جمعيات الحركة الثقافية الأمازيغية وأطرافها.

كان ردّ الفعل على الطروحات الأمازيغية في البداية سلبيًا. ويُعتبر كتاب علاّل الأزهر[٦] أهم وثيقة تعبِّر عن هذه النظرة السلبية في تلك المرحلة. فقد عدَّ المؤلِّف الطروحاتِ الهوياتيةَ التي أبرزت التمايزَ الأمازيغيَّ في المغرب مجردَ نزعةٍ من شأنها أن تعوّق مشروعَ بناء الدولة العربية الموحّدة. وينطلق المؤلِّف في ذلك من مسلَّمة أساسية، وهي أنّ التطور التاريخي قد أفضى بالهوية المغربية بعد دخول الإسلام إلى أن تصبح هويةً عربيةً إسلاميةً خالصة. واعتمادًا على هذه المسلّمة يَحْصر صفةَ «اللغة الوطنية» في اللغة العربية الفصحى، ويرفضها للأمازيغية التي يعتبرها مجردَ رواسب لغوية لا مفرَّ لها من الانقراض. أما

١ ـ محمد بنيس: «هل المغرب طائفة لغوية؟» **النهار العربي والدولي**، ٣ إلى ٩ دجنبر ١٩٧٩.

٢ ـ محمد ابزيكا: «الوجه والقناع في ثقافتنا الشعبية،» **أعمال الدورة الأولى لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير**، ١٩٨٢، ص ٢٠٣ و٢٢٢.

٣ ـ محمد شفيق «استقراء الأمازيغية الفصيحة من الأمازيغية المتداولة،» المصدر السابق، ص ١٩٧.

٤ ـ عبدالله بونفور: «البرابرة والمغارب،» **أنوال الثقافي**، عدد ١٧، ٧ دجنبر ١٩٨٥.

٥ ـ أحمد بوكوس، أحمد الغزالي، «حول الديموقراطية والوحدة والتعددية،» **البلاغ المغربي**، عدد ١٢١، ١١ يناير ١٩٨٦.

٦ ـ علاّل الأزهر، **المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي** (دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٤).

استراتيجية النضال الديموقراطي للحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب

المدافعون عن اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن فهم، في نظره، مجردُ عملاء للاستعمار والرجعية المحلية.

مرحلة ما بعد التأسيس

بعد توقيع ميثاق أكادير في ٥ غشت ١٩٩١، حاولت الجمعيات الثقافيةُ الأمازيغية الموقِّعةُ عليه القيامَ بمبادرة مشتركة من أجل الدفع بالمسؤولين إلى تلبية المطالب الواردة فيه. ونَتَجَ عن مشاورتها تأسيسُ مجلس وطني للتنسيق في بداية سنة ١٩٩٣. وقد اشتغل هذا المجلس كـ «لوبي» ثقافي. وبهذه الصفة خاطب الأحزابَ والناخبين مطالبًا بأخذ الأمازيغية بعين الاعتبار في البرامج وعند التصويت. كما راسل الوزيرَ الأول ورئيسَ مجلس النواب في فبراير ١٩٩٤، مطالبًا الأولَ بالاستجابة للمطالب الواردة في ميثاق أكادير، والثانيَ بممارسة الضغط على الحكومة للغاية عينها. ونظرًا إلى خضوع النخب المتواجدة في الحكومة وفي البرلمان للإيديولوجية السائدة التي تَبْخس الأمازيغيةَ حقَّها وتشكِّك في وطنية المدافعين عنها، فإنّ هاتيْن المؤسَّستين لم تعيرا هذه المطالب أدنى اهتمام. وبالإهمال ذاته تعاملتْ أحزابُ الكتلة الديموقراطية مع مطلب الحكاية الدستورية للأمازيغية، ولم تأخذه في عين الاعتبار في مذكِّرتها المرفوعة إلى الملك والمتضمِّنة لاقتراحاتها بشأن التعديل الدستوري سنة ١٩٩٦. وهذا ما دَفَعَ بالجمعيات الثقافية الأمازيغية المشكِّلة للمجلس الوطني للتنسيق إلى مكاتبة الملك مباشرةً في الموضوع ذاته وفي المناسبة عينها. ولما لم يتضمّن مشروعُ الدستور المطروح للاستفتاء الشعبي أيةَ إشارة إلى الأمازيغية، فقد أَصْدرتْ هذه الجمعيات بيانًا إلى الرأي العام أثناء حملة الاستفتاء في شتنبر ١٩٩٦ تعلن فيه أنّ مشروع الدستور المعروض للاستفتاء لا يهمّها في شيء.

كما حاولتْ هذه الجمعيات استعمالَ التأثير الدولي للدفاع عن مطالبها. ولهذه الغاية أَرْسلتْ وفدًا يَحْمل مذكِّرةً لها إلى مؤتمر ڤيينا لحقوق الإنسان في مايو ١٩٩٣، مستعرضةً أَثَرَ ذلك المشروع في هضم الحقوق اللغوية والثقافية للناطقين بالأمازيغية. وتضمنت المذكِّرة الاقتراحاتِ التي سَبَقَ توجيهُها إلى المسؤولين المغاربة لإصلاح الوضع. كما بادرت تلكِ الجمعيات إلى اقتراح تأسيس منتدى للمدافعين عن الأمازيغية على مستوى شمال إفريقيا وعلى الصعيد الدولي ـ وهو ما أدى إلى تأسيس «الكونغرس الأمازيغي» في مؤتمر سان روم دي دولان جنوبَ فرنسا في شهر شتنبر سنة ١٩٩٥.

أما على المستوى الوطني، فقد لعبت «الجمعيةُ المغربيةُ للبحث والتبادل الثقافي» دورًا مهمًا في شرح الإشكال الهوياتي الأمازيغي أمام الأحزاب والجمعيات المدنية. واتسمت هذه المرحلة بإنتاج خطابٍ هوياتيٍّ يعيد النظرَ في المسلَّمات الموروثة عن الحركة الوطنية: فلم تعد الوطنية تَنْحصر فقط في الدفاع عن أرض الوطن واللغة والثقافة العربيتين، كما هو الشأنُ بالنسبة إلى سياسة التعريب، بل لا بدّ أن يَشْمل هذا الدفاعُ اللغةَ والثقافةَ الأمازيغيتيْن. أما المواقف المناهضة للأمازيغية فهي في نظر أطر الحركة الثقافية الأمازيغية مواقفُ غيرُ ديموقراطية وغيرُ وطنية، ومن شأنها أن تضرّ بالتعبئة الشعبية الشاملة من أجل إنجاز التنمية المستدامة في زمن العولمة. كما يروم هذا الخطاب الأمازيغي الجديد إعادةَ كتابة التاريخ الوطني وتاريخ شمال إفريقيا عامةً، انطلاقًا من معطيات المنطقة للتحرر من الاَستلابيْن المشرقي والغربي. ويدعو هذا الخطاب، أخيرًا، إلى معانقة الكونية التي تتحقق عبر حوار الحضارات والثقافات.

وفي هذا السياق جاء «بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب» في فاتح مارس سنة ٢٠٠٠ ـ وهو نصّ قام بتحريره الأستاذ محمد شفيق، أحدُ روّاد الحركة الثقافية الأمازيغية، ووقَّعه عددٌ كبيرٌ من أطر هذه الحركة. وقد خَلَقَ هذا الحدثُ دينامية جديدةً في صفوف الحركة في فترة انتقال السلطة إلى الملك محمد السادس بعد وفاة والده الملك الحسن الثاني في ٢٣ يوليو ١٩٩٩. وقد تأثَّر المجتمعُ السياسيُّ بالأطروحات النظرية والاقتراحات المطلبية للحركة بشكل متفاوت، ولكنْ ـ بصفة عامة ـ كان التفاعل إيجابيًا من طرف

عـرس بربري في أعلى جـبـال الأطلس في المغـرب (عن **الناشـونال جيوغرافيك**)

الهيئات السياسية والفعاليات الثقافية المتحررة من إيديولوجية الحركة الوطنية. وتَعْمل الحركة الثقافية الأمازيغية على ردم الهوة الموجودة بين وعيها بأهمية إعادة الاعتبار للأمازيغية في تقوية الكيان الوطني والنظام الديموقراطي، وبين باقي مكوّنات المجتمع التي يتطوّر وعيُها ببطء حيال ذلك الموضوع.

ويبدو أنّ الوعي المَلَكي بهذه القضية أسبقُ بكثير من وعي جلّ النخب السياسية السائدة. فقد وَرِثتْ هذه النخبُ أوهامًا إيديولوجيةً صنعها قادةُ الحركة الوطنية عند نشأة هذه الحركة في بداية ثلاثينيات القرن الماضي، واستعملتْها كسلاح فعّال ضد المستعمر، كما استعملتها كذلك ضد الأمازيغية التي أضحت لدى قادة الحركة الوطنية وورثة أوهامهم الإيديولوجية مجردَ شيء منبوذ حقير يتمّ استخدامه من طرف المستعمِر للنيل من الوحدة الوطنية.[1] وقد ساهم الصراعُ على السلطة بين أحزاب هذه الحركة والقصر بعيْد الاستقلال في بقاء هذه الأوهام الإيديولوجية، إلاّ أنّها أصبحتْ عديمةَ الجدوى في الصراع السياسي بعد أن أُقصيتْ أحزابُ هذه الحركة الوطنية من السلطة بالارتكاز على قوة البادية عامةً، والأمازيغية منها بصفة خاصة![2] لكنّ تلك حقبةٌ ولّت. أما الآن فلم يعد المغرب يعيش تلك الصراعات، خاصةً بعد المصادقة على دستور ١٩٩٦ ودخول الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية إلى الحكومة في السنة الموالية. لقد غدت المنافسة على الأمازيغية منافسةً إيجابيةً. وهذا ما يجعل خطابَ الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة ٢٠ غشت وثيقةً مهمةً. فقد انتقد هذا الخطابُ تلكم الأوهامَ الإيديولوجيةَ التي تحطّ من الأمازيغية، مُبْرزًا دورَ الأمازيغية في الدفاع عن الوطن ومقاومة المستعمر، ومعلنًا مبدأَ تدريسها لجميع المغاربة. وقد جاء الملك محمد السادس، كملكٍ مجدّدٍ في إطار هذا الوعي الجديد الرامي إلى بناء المجتمع الديموقراطي الحداثي المرتكز على حقوق الإنسان ودولة المؤسسات، بأشياء ملموسة لصالح الأمازيغية: فعلى مستوى ممارسة الدولة يُعتبر تأسيسُ «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية» مدخلاً لتصالح المغرب مع ذاته، وأحدَ أدوات تحقيق مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية.

وكخلاصة، يبدو من خلال ما سبق أنّ أسلوبَ الحوار والإقناع قد ساهم في نجاح الحركة الثقافية الأمازيغية بوصفها حركة نضال وطني وديموقراطي. فبفضل هذه الحركة تحوّلت الأمازيغيةُ من شيء محرَّم إلى مسؤولية وطنية. ولا شك أنّ الدينامية الجديدة التي يتيحها تأسيسُ «المعهد الملكي» ستَفْتح آفاقًا رحبةً أمام مشروع التنمية الوطنية الشاملة المعتمدة على الإنسان كوسيلةٍ وكغاية. وفي ذلك، فليتنافسِ المتنافسون!

الحسين وعزي

أستاذ باحث مختصّ في الحركة الثقافية الأمازيغية.

١ ـ الحسين وعزي: **نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب** (مطبعة المعارف الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ٣١ إلى ٤٥.

٢ ـ R. Leveau, **Le felleh marocain, defenseur du trone** (Paris: PFNSP, 1976).